

وشركة وبضاعة ويقول الخولة على الاملاء على الاغصنة لا يجوز له ولا للذئب
والفراخ لا يوصى ولا يتجرى مال الصغير ويجوز بيعه على الكبير الغائب عن
العقار ووصى الاب احق به من الصغير نزع فان لم يوص الاب فالجد
كالات **فصل** يشبه الوصيان ان الميت اوصى بالثمن مما لا يقبل
الان يوعده نزيه وكذا الوشيد ابنا الميت ولغت شهادة الوصيين
بمال الصغير وكذا الكبير مال الميت وصحت لدة غايه وعندهما نص
الكبير الوصيين وشهادة الموصى على الميت جائزة له ولو بعد الغل
وان يخاف صم ولو شهد رجلان لا خير يدين الف على الميت والاخران لهما
منثله صحتان خلاه فالله يوسف ولو شهد كل من يدين بوصيته جارية والاخر
له بوصيته عبد وصحت وان شهد الاخر له بوصيته لث لا **كتاب الحج**
يرومن لدره فخرج فانزال من احد هما اثنويين وان باليهما اعتبارا
وان استويا في التسمية ومشكلا واعتبار الكثرة خلاه فالله ما اذا بلغ فان
ظهر عمل مات الرجال من حيث وقدره على الجماع او احتلام كل واحد من رجل
واظهر بعض عمل مات النساء من حيض وجبل وانكسارتى وتزول
لبن فيد وتلك من الموطى فامرأة وان يضر بنى او يعارضت فشكل
فاد محمد لثكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت اشكال اخذ فيه
بالاحوط فيصير بقتل ع ويقف بين صلي الرجال فلو وقف في صفرم بعيد ونساء
شكصقه من جانبيه ومن يجذابه من خلفه فان في صفرم اعاد
هو فكل يلبس حيا ولا حليا ويلبس المحيط في احرامه ولا يكتف عند جبل
لاحراء ولا يخلع غيرهم من رجل وامرأة ولا يساقر بالحرم ولا يجتمه

الوصي
الزيد

وهو لا امرأة بل يتبع لامة تختتمه من مالها ان كان له مال ولا نعم بيت
المال ثم يتبع فان مات قبل مهره وحله لا يصل بل يتيم ويكفن في خمسة اوتواب
ولا يحضر بعد ما رهاق غسل رجل وامرأة ونوب شبيحة تبرزه ويوضع
الرجل على الامام ثم هو ثم امرأة ان صل عليهم جملث ولد اخس النصيبين
من الميراث عند الامام فلو مات ابو عنه وعن ابن فلانين سهمان
وليسهم وعنده السبعين ليرصف النصيبين وهو الثلث من سبعة عند
اليوسف ومخسة من ثلث عشر عند محمد ولو كان كل واحد من كل واحد وكل امة
ليرثه لا يقف عالم بيتا ولو لمال بعد فقدا شكلا انا ذكرا وان لا يقبل
وقبله يقبل **كتاب الاخر** كتاب الاخر سوا ما في الجاهل يعرف بداره ونحو
تزوج وطلاق وبيع وشراء ووصية وقود عليه او له كالبياض ولا يجد
لذوق ولا غيره ومفضل القسان اذا اختلف ذلك وعلمت اشارة
فهو كالاخرى والا فذلك والكتابة في الغائب ليست بحجة وقالوا الكتابة
امامستين وهو كالتف في الحاضر الغائب واما مستين غيرهم
كالكتابة على الجور واورا وان تجار وشرك فيه واما غير مستين كال
الكتابة على الهواء والماء ولا حجة به واذا اختلفت الكيفية بمقتضى
مهم الحري وكلوا اهل فكل حاله الاحتيا ويخرجي عند الاضطراب
واذا احرق ركن ان است المتعلق بهم وذلك دمه فاختار من منتهجان
ولحقه كالفسل ولو جعل السلطان الخراج لوت الارض حيا ولو نوى قضاء
بعضا ولم يبعث عاها يوم صف ولوعن رمضان فلا في الاصح وكذا
في قضاء الصدقة لو نوى ظهورا عليه ثلث ولم ينفذ اذ ظهر او ظهر يوم

بضاق العشرة
ولو دفع الامر
من المملوكة الي
فوق ليعطوا الخرا
مع جاشر صح